

Distr.: General
31 January 2000
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثامنة

٢٤ نيسان/أبريل ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠

النمو الاقتصادي والتجارة والاستثمار*

تقرير الأمين العام

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	٦-١	٣
ثانيا - النمو الاقتصادي	٢٤-٧	٣
ألف - النمو الاقتصادي والبيئة	٢١-٨	٤
باء - الآثار المتعلقة بالسياسات	٢٤-٢٢	٦
ثالثا - التجارة والبيئة	٥٦-٢٥	٧
ألف - البحث عن توازن	٢٩-٢٥	٧
باء - تعزيز التنمية المستدامة من خلال التجارة	٣٧-٣٠	٨

* أعدت هذا التقرير أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بوصفها المسؤولة عن تنظيم المهام المتعلقة بالتجارة والبيئة والتنمية المستدامة، وفقا للترتيبات التي وافقت عليها لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات. وهو حصيلة مشاور أجرى مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية.

الفصل	الفقرات	الصفحة
جيم - تحقيق التداعم بين التجارة والبيئة	٤٨-٣٨	١٠
دال - المسائل المؤسسية	٥٣-٤٩	١٣
هاء - المخاطر والفرص	٥٦-٥٤	١٤
رابعاً - استخدام الاستثمار المباشر الأجنبي لتحقيق التنمية المستدامة	٧٦-٥٧	١٥
ألف - سياق جديد لقطاع الأعمال	٦٤-٥٧	١٥
باء - نظم وممارسات الإدارة البيئية	٦٨-٦٥	١٦
جيم - نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً	٧٢-٦٩	١٧
دال - نهج أصحاب المصالح المتعددين في الإدارة البيئية عبر الحدود	٧٦-٧٣	١٨
خامساً - الاستنتاجات والتوصيات	٨٦-٧٧	١٩

أولا - مقدمة

وفي توزيع المكاسب المحققة منه على الصعيد الدولي، وعلى الآثار البيئية الناجمة عن هذا النمو. ويبين التقرير أيضا السبل التي يمكن بها توجيه الهدف التقليدي للنمو الاقتصادي صوب تحقيق التنمية المستدامة من خلال السياسات التجارية المتصلة بالبيئة والممارسات البيئية للشركات عبر الوطنية.

٥ - ويشير التقرير أيضا إلى ضرورة بناء الثقة والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن جدول أعمال للتجارة والبيئة والتنمية يكفل تحقيق التوازن بين مصالح البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وينبغي أن يستند جدول الأعمال هذا إلى الأهداف التي حددها إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٢)، وإلى جدول أعمال القرن ٢١^(٣) وإلى اتفاق مراكش الذي أنشئت بموجبه منظمة التجارة العالمية. وينبغي أن يسعى هذا الجدول إلى تعزيز مساهمة نظام التجارة المتعدد الأطراف في التنمية المستدامة وإلى إيجاد حلول خارج نطاق منظمة التجارة العالمية.

٦ - وفي مجال الاستثمار الأجنبي المباشر لم يتحقق التقارب بعد بين المصالح الخاصة والعامة في حماية البيئة. فالحكومات تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة داخل السياق الوطني بينما تبذل الشركات عبر الوطنية الجهد الجهد لتعزيز قدرتها التنافسية في السياق الدولي. وترى هذه الشركات أن القدرة التنافسية وحماية البيئة لا ينبغي أن يستبعد أحدهما الآخر، ولذلك فهي تشعر بقلق متزايد لما يبداه الجمهور من إدراك لتأثيراتها البيئية. وتطبق الحكومات على سبيل التجربة نهجا مبتكرة للاستفادة من الإمكانيات الكبيرة، وغير المستغلة في أغلب الأحيان، للشركات عبر الوطنية للمساهمة في التنمية المستدامة.

ثانيا النمو الاقتصادي

٧ - ازداد اعتماد البلدان النامية، في السنوات القليلة المنصرمة، على الموارد الخارجية من أجل تحقيق معدلات نمو

١ - أدى تحرير الأسواق المحلية في العقد الأخير وانفتاحها على المنافسة الدولية إلى ظهور توقعات بحدوث معدلات أسرع للنمو، والتقريب بين الدخول على المستوى العالمي، وتحقيق قدر أكبر من المساواة في الدخول على المستوى الوطني، ولا سيما في البلدان النامية، وزيادة الاستقرار الاقتصادي.

٢ - وخلافا لهذه التوقعات كان هناك عدد من التطورات السلبية، مثل معدلات النمو الاقتصادي غير المرضية، وتزايد عدم استقرار هذه المعدلات، وتزعزع الدخول، واتساع شقة الهوة بين الدخول داخل البلدان وفيما بينها. وهناك حاجة ملحة لمعالجة حالات انخفاض معدلات النمو والتهميش التي يعاني منها عدد كبير من البلدان النامية، وبوجه خاص أقل البلدان نموا^(١).

٣ - ولقد كان هناك أيضا إدراك متزايد بأن العالم ككل ليس بوسعه أن يسير في مسالك الإنتاج والاستهلاك ذات التكلفة الباهظة على البيئة التي سلكتها البلدان المتقدمة النمو في الماضي. وإذا كان للنمو الاقتصادي أن يبلغ مساره القابل للاستدامة بيئيا، فإن ذلك يقتضي فصله عن الإجهاد البيئي وتوفير مجال بيئي للبلدان النامية. ومن جهة أخرى، فإن هناك تحديات بيئية كثيرة لا تعزى إلى ازدياد الغنى بقدر ما تعود إلى استفحال الفقر. فالإفقار والافتقار إلى البدائل في الاقتصادات ذات النمو المنخفض يدفعان الفقراء والذين لا يملكون أرضا إلى استنزاف قاعدة مواردهم الطبيعية استنزافا لا ينفك يزداد.

٤ - وقد أبرزت وتيرة التحرير المتسارعة في مجالي التجارة والاستثمار ما تتسم به العلاقة بين النمو الاقتصادي والبيئة من أبعاد تتجاوز الحدود. ويركز هذا التقرير على كيفية تأثير تكامل الأسواق على نطاق عالمي في النمو الاقتصادي،

في البلدان المتقدمة النمو)، وبصورة نسبية (أي بتخفيض استهلاك الموارد الطبيعية لكل وحدة من وحدات الناتج المحلي الإجمالي) في البلدان النامية.

١٠ - وهناك سيناريوهات عديدة تتطرق إلى المجال البيئي. فسيناريو "العامل الرابع"^(٦) يشير بمضاعفة الإنتاج الاقتصادي مع التقليل من استخدام الموارد إلى النصف، ويورد هذا السيناريو أساليب محددة لتحقيق ذلك. وفضلا عن تخفيض استهلاك الطاقة، هناك إمكانية للتقليل من استخدام الأخشاب والمياه والمعادن ولرفع مستويات المعيشة في الوقت نفسه. ويقتضي سيناريو "العامل العاشر" أن تقلل البلدان المتقدمة النمو من استخدام الموارد والانبعاثات بأكثر من ١٠ مرات في العقود المقبلة، مهينة بذلك حيزا بيئيا إضافيا للبلدان النامية.

١١ - وقد شدد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي ربط بين السياسة البيئية والتنمية، على أن السياسات البيئية الفعالة ينبغي أن تعالج في المقام الأول مسائل الفقر وعدم المساواة. وتدعو السيناريوهات المقترحة للبلدان المتقدمة النمو إلى أن تكون سباقة إلى تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك لتوفير مجال بيئي للبلدان النامية، وأن تعزز نقل التكنولوجيا والمساعدة المالية. وتستدعي هذه السيناريوهات كذلك أن يتخذ التفاعل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في التجارة والعلوم والتكنولوجيا والمالية شكل الشراكات القائمة على مبادئ الحق في التنمية وحقوق الأجيال المقبلة.

١٢ - وقد اتخذت العلاقة بين النمو وتدهور البيئة أشكالا شتى في البلدان المتقدمة النمو. ومع أن معدلات تلوث المياه وانبعاثات ثاني أكسيد الكبريت قد انخفضت في مستويات التنمية العليا في كثير من الحالات، فإن ذلك لم يحدث بالنسبة لاستهلاك الوقود الأحفوري وانبعاثات ثاني أكسيد

كافية لمواجهة مشاكل الفقر والتخلف. فأتجاه معدلات النمو في نصف البلدان النامية التي تناولها بالدراسة تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٩^(٤)، بما في ذلك البلدان المصدرة ليس للسلع الأساسية فحسب بل وللسلع المصنوعة أيضا، يتسم بالانخفاض أو الركود. وضمن البلدان التي تمكنت من تحقيق نمو أسرع، عانت أغليبيتها من تدهور الموازين التجارية الممولة بتدفقات من رؤوس الأموال الخاصة. بيد أنه لم يمكن مواصلة هذه التدفقات دائما مما أدى في نهاية المطاف إلى حدوث أزمت نقدية وانكماش اقتصادي وإلى تقليص الواردات^(٥). وقد ازداد توجه معدلات النمو الاقتصادي نحو الانخفاض أو الركود سوءا بفعل الهبوط الحاد في أسعار السلع الأساسية وبسبب الكوارث المناخية، فتجاوزت معدلات النمو في البلدان المتقدمة النمو مثيلاتها في البلدان النامية لأول مرة منذ عام ١٩٨٨.

ألف - النمو الاقتصادي والبيئة

٨ - من شأن الطاقة الاستيعابية المحدودة للبيئة أن تعرقل النمو الاقتصادي العالمي في الأجل الطويل على الصعيدين الوطني والدولي. وحتى الآن لم تشكل السياسة البيئية عائقا ملحوظا أمام النمو الاقتصادي الوطني. بيد أن هذا الوضع قد يتغير إذا أصبحت العوائق البيئية أقوى.

٩ - وليس بوسع العالم ككل أن يتبع أنماط الإنتاج والاستهلاك المجهدة للموارد وللبيئة والتي اتبعتها البلدان المتقدمة النمو. وحتى تتحقق تنمية عالمية مستدامة، هناك حاجة إلى القيام تدريجيا بفصل النمو الاقتصادي عن إجهاد البيئة وتوفير مجال بيئي للبلدان النامية. وتتفق أغلب سيناريوهات تحقيق النمو السريع المقترن بأدنى درجة من التدهور البيئي على النطاق العالمي على ضرورة عدم ربط النمو الاقتصادي باستخدام الموارد الطبيعية وما يقترن به من تلوث بصورة مطلقة (أي تخفيض استهلاك الموارد الطبيعية

الأساسية الزراعية). ولذلك، يمكن الخلوص إلى أن استحداث ونشر التكنولوجيات الحديثة السليمة بيئياً واستخدامها استخداماً فعالاً هي بمثابة العامل الأهم لتخفيف كثافة المواد والتلوث في الإنتاج في البلدان المتقدمة النمو.

١٥ - وتتيح التكنولوجيات الجديدة فرصاً جديدة في جميع أوجه النشاط الإنساني على وجه التقريب ولا سيما في مجالات المعلومات والاتصالات وعلوم المواد، محدثة تأثيرات قوية على مجالات أخرى في استخدام الطاقة. وتوسع هذه التطورات نطاق النمو الاقتصادي كما أنها تتمتع بقدرة كبيرة على تخفيض أثر هذا النمو على البيئة.

١٦ - ورغم قدرات التطور التكنولوجي الهائلة، فمن غير المرجح أن يؤدي ما يحققه من الاقتصاد في المواد والموارد إلى انخفاض استخدام الموارد في البلدان المتقدمة النمو بصورة مطلقة. وللحكومات دورها في تشجيع البحث والتنمية من خلال توفير الحوافز على اتباع أنماط إنتاج واستهلاك جديدة، مثل تمديد عمر المنتجات إلى حد كبير؛ واستئجار المنتجات بعقود خدمات عوضاً عن شرائها؛ أو إعادة تكييف المنتجات وإعادة استخدامها. ويستدعي ذلك إحداث تغييرات في تكاليف الإنتاج والخدمات حتى تصبح هذه الأنشطة مجدية اقتصادياً. ولذلك فإن الاستيعاب الداخلي لأثر العوامل البيئية الخارجية على أسعار السلع والخدمات قد يكتسب أهمية في السياسات الحكومية. وبوسع هذه السياسات وحدها أن تكفل عزوف قوى السوق عن طرائق الإنتاج والاستهلاك غير المرغوب فيها بيئياً وإقبالها على الطرائق التي تقتصد في المواد وفي الموارد وفي جعل هذه الطرائق مدرة للربح.

١٧ - وفي البلدان النامية أيضاً تقوم إعادة التشكيل (٧) والكفاءة في تقليل الأضرار البيئية وإحداث تغييرات في أنماط الاستهلاك بدور في تحديد التأثيرات البيئية الناجمة عن النمو

الكربون. وبينما انخفض استهلاك بعض المعادن مثل الصفيح والزنك لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً كبيراً، فإن عدة معادن أخرى مثل الحديد والنحاس قد استبدلت بحسب بمعادن أخرى أو باللدائن أو الأخشاب. بيد أن استبدال المعادن بعضها ببعض على هذا النحو لم يقلل الكثافة الكلية لاستخدام المعادن في النمو أو خفضها بدرجة لا تذكر. وعلى نحو مماثل، ظلت كثافة الطاقة في النمو الاقتصادي تزداد في الولايات المتحدة الأمريكية بينما انخفضت في اليابان انخفاضاً طفيفاً.

١٣ - وتتأثر كثافة المواد/الموارد في النمو، التي تعد أيضاً مؤشراً على كثافة التلوث في النمو الاقتصادي، بعدة عوامل. ففي البلدان المتقدمة النمو أسهمت العوامل التالية في الفصل بين هذه العناصر:

(أ) حدوث تغييرات في الاقتصاد فيما بين القطاعات (أي إعادة التشكيل)، أدت إلى أن تكون حصة القطاعات ذات الكثافة الأقل من الموارد في إجمالي الناتج المحلي الكلي أكبر؛

(ب) تحقيق درجة أعلى من الكفاءة في تقليل الأضرار البيئية، أدت إلى تخفيض المواد المستهلكة؛

(ج) حدوث تغييرات في أنماط الاستهلاك نتيجة لزيادة الوعي البيئي.

١٤ - وقد ظلت أغلب البلدان المتقدمة النمو تسعى حثيثاً إلى إعادة تشكيل قطاع الخدمات على مدى سنوات عديدة، ومن المتوقع أن تبطئ هذه العملية في المستقبل. وعلى خلاف ذلك، من المحتمل أن يزداد تسارع التغييرات في أنماط الاستهلاك بسبب ازدياد درجة الوعي البيئي. بيد أن تأثير هذه التغييرات لا يكاد يذكر ولن تزيد أهميته النسبية إلا بعد انقضاء بعض الوقت، باستثناء بضعة مجالات (مثل الأغذية ومنتجات التجميل ومنتجات الرعاية الصحية والسلع

في أنماط الاستهلاك الناجمة عن الفقر. وبوسع عدد كبير من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تضطلع بدور مهم في هذا الصدد، ولكن ينبغي لها أن تستفيد أولاً من تحرير التجارة. وثمة حاجة إلى تعزيز قدرتها على العرض واستيفاء مواصفات الجودة والمواصفات البيئية في أسواق التصدير.

٢١ - وتمثل التكنولوجيا في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء العامل الحاسم في تخفيف ضغوط النمو الاقتصادي على البيئة بصفة عامة، وفي إتاحة مجال بيئي للبلدان النامية. ولا ريب في أن المستوى الحالي لتطوير التكنولوجيا واستخدامها لا يزال إلى حد كبير دون قدرتها على تعزيز استخدام الموارد على نحو يقلل من الأضرار التي تلحق بالبيئة وعلى تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق القفزة التكنولوجية في البلدان النامية. والبلدان النامية بحاجة إلى الحصول على التكنولوجيا وإلى تنمية الموارد البشرية المناسبة حتى تكتسب القدرة على استخدام التكنولوجيات النظيفة استخداماً فعالاً وتتمكن من استثمار هذه القدرات الكامنة. ويستلزم ذلك فتح الأسواق أمام منتجات البلدان النامية وإنشاء آليات مالية دولية مناسبة لتمكينها من الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئياً المعروضة في الأسواق. ويمكن للاستثمار المباشر الأجنبي أن يقوم بدور كبير في نقل هذه التكنولوجيات والمعارف اللازمة لاستخدامها على نحو فعال. وينبغي أن تسهم الأنظمة الدولية لحقوق الملكية في التطوير المحلي للتكنولوجيات السليمة بيئياً التي تشتد الحاجة إليها في البلدان النامية وفي نقل هذه التكنولوجيات إليها.

باء الآثار المتعلقة بالسياسات

٢٢ - يمثل توزيع المجال البيئي بين الأمم عاملاً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة. وبما أن قوى السوق هي التي تحرك العولمة، فمن المهم التأكد من أن اندماج الأسواق لا يؤدي إلى دمج أوجه القصور في هذه الأسواق (٨)، بما في ذلك

الاقتصادي. بيد أن هناك عاملين أساسيين آخرين يسهمان في إجهاد البيئة وهما: الفقر ونمو السكان بمعدلات مرتفعة.

١٨ - وتفضي أغلب هذه العوامل إلى ازدياد التأثيرات البيئية مع تحقق النمو الاقتصادي في بلدان الجنوب. ذلك أن عملية إعادة تشكيل الاقتصادات تسلك، في كثير من البلدان النامية، وإن كان ذلك بشكل أقل وضوحاً، مسار التصنيع التقليدي الذي تشكل القطاعات الكثيفة الاستهلاك من المواد دعامة. ويقف الافتقار إلى التكنولوجيات الحديثة السليمة بيئياً حائلاً دون قيام معظم البلدان النامية بتحسين قدرة الإنتاج على تقليل الأضرار البيئية ودون تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق الطفرة التكنولوجية. ولا يحتمل حدوث تغييرات كبيرة في أنماط الاستهلاك في ضوء عودة الطلب إلى مستواه العادي بالنسبة لكثير من السلع الاستهلاكية، وتفشي الفقر على نطاق واسع في كثير من البلدان النامية. وتضاعف أنماط الاستهلاك غير السليمة بيئياً والناشئة عن الفقر من تعقيد هذه الحالة. ويمثل نمو السكان بمعدلات سريعة مصدر إجهاد كبير آخر للموارد البيئية. ولذلك فثمة حاجة إلى وضع سياسات ملائمة لوقف الاتجاه غير المستحب في البلدان النامية نحو مزيد من إجهاد البيئة.

١٩ - ولأن عدم النمو تنشأ عنه أيضاً تحديات بيئية رئيسية، فإن من الأهمية، في المقام الأول، تلبية احتياجات الاستهلاك الأساسية الدنيا للسكان. وثانياً، فإن تأثيرات الحجم الناجمة عن زيادة الاستهلاك لا تنشأ عن نمط الاستهلاك فحسب بل وعن زيادة السكان أيضاً. وأخيراً، فإن التكنولوجيا اللازمة للانتقال بسرعة إلى أنماط الإنتاج والاستهلاك السليمة بيئياً لا تتوافر للبلدان النامية بيسر.

٢٠ - وفي اقتصاد عالمي لا ينفك يزداد عولمة، فإن تخفيف وطأة الفقر يستلزم إتاحة الاستثمارات والفرص التجارية لتوفير العمالة وإدراج الدخول بما يمكن من إحداث تغييرات

٢٦ - وقد أصبحت مسألة توكي التوازن في مجال التعامل مع التجارة والبيئة واضحة في سياق مؤتمر سياتل الوزاري. ذلك أنه ينبغي، أولاً، إيجاد نهج متوازن إزاء مختلف المسائل التجارية والبيئية التي يجري النظر فيها في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف. وبنبغي، ثانياً، النظر في مسائل التجارة والبيئة في سياق جدول أعمال أوسع نطاق للتنمية المستدامة.

٢٧ - وثمة توافق عام في الآراء مؤداه أن السياسات التجارية والبيئية يمكن أن يكمل بعضها بعضاً. ومع ذلك، ينبغي ضمان ألا تشكل التدابير البيئية عقبات لا لزوم لها في وجه التجارة أو أن تكون حمائية في قصدها، وألا تعترض القواعد التجارية سبيل توفير الحماية البيئية الكافية.

٢٨ - ويتعين النظر بجد في الشواغل المتعلقة بآثار العولمة على رفاهية البشر ونوعية البيئة. ومن بين الشواغل التي تحظى بنفس القدر من الأهمية الرأي الذي تقول به البلدان النامية ومفاده أن العلاقات بين التجارة والبيئة قد تخفي وراءها نية حمائية. وينبغي للحكومات أن تعمل، في سعيها إلى تحقيق التوازن، على إيجاد فهم أفضل وتوافق أكبر في الآراء بشأن الأسباب الجذرية للتدهور البيئي وأفضل السبل لمعالجة تلك الأسباب. وهذا يقتضي دراسة انعكاسات العولمة والتحرير على التنمية المستدامة، فضلاً عن دراسة مجموعات التدابير المتعلقة بالسياسات والتي يمكن الأخذ بها لتعزيز أوجه التضافر بين تحرير التجارة وحماية البيئة والآثار الأخرى للتنمية المستدامة. ويتطلب تحقيق التكامل بين التجارة والتنمية على نحو يدعم التنمية الاقتصادية إيجاد آليات تشمل عدة أبعاد من النشاط الاقتصادي الوطني والدولي. ويمكن استحداث هذه الآليات من خلال مجموعة من المبادرات التي تعنى بالتشريع ورسم السياسات على الصعيدين الوطني والدولي، وبناء القدرات، والمساعدة التقنية والمالية، والشراكة

أوجه القصور المرتبطة بالسلع العامة. وثمة حاجة إلى سياسات بيئية فعالة لاتقاء أوجه القصور هذه أو لمعالجتها على نحو أفضل عند حدوثها.

٢٣ - ولا يكفي مجرد تعزيز الكفاءة في حماية البيئة من الأضرار بالاستعانة بالحلول التكنولوجية للفصل التام بين استخدام الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو. فالفصل التام يتطلب أيضاً سياسات حكومية محكمة وتغييرات جوهرية في أنماط الاستهلاك. وسيكون لتضمين التكاليف والفوائد البيئية في أسعار السلع والخدمات دور أكثر أهمية من ذي قبل في دفع قوى السوق إلى السعي إلى تحرير المجال البيئي.

٢٤ - وسيطلب تحقيق الاستدامة البيئية درجة أعلى من التنظيم وقدر أعلى من الفعالية في اتخاذ القرارات مما هو قائم الآن. وسيطلب مستويات أعلى بكثير من التعاون العالمي في مجالات مثل تطوير التكنولوجيا ونشرها وإحداث تغييرات في أنماط الاستهلاك. وسيستتبع أيضاً التزام المجتمع الدولي بالسعي إلى رفع مستويات استهلاك الخدمات والسلع الأساسية في البلدان النامية.

ثالثاً التجارة والبيئة

ألف البحث عن توازن

٢٥ - يمكن للعولمة وتحرير التجارة أن يخلقا آثاراً إيجابية وسلبية معاً على التنمية المستدامة. وثمة حاجة مستمرة إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية للاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف والاستفادة منه. وفي الوقت نفسه، ينبغي إيلاء عناية كاملة لتعزيز مساهمة النظام التجاري المتعدد الأطراف في التنمية المستدامة، فضلاً عن السعي إلى اغتنام الفرص العديدة المتاحة خارج إطار منظمة التجارة العالمية.

بالنسبة الى البلدان النامية، كالأنسجة والملابس والجلود والمنتجات الجلدية والأحذية ومنتجات الغابات والمعادن ومنتجات التعدين وغير ذلك من المنتجات والسلع الأساسية المرتكزة على الموارد الطبيعية.

٣١ - واعترفت اللجنة في دورتها الخامسة بأن تحرير التجارة ينبغي أن يكون مصحوبا بسياسات في مجال الإدارة البيئية وإدارة الموارد من أجل التحقيق الكامل لمساهمتها الممكنة في تحسين حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة من خلال رصد الموارد واستخدامها على نحو أكثر فعالية. (انظر قرار الجمعية العامة د إ ٢/١٩، المرفق). وأشارت اللجنة، في دورتها الثانية، المعقودة عام ١٩٩٤، الى أهمية استحداث إطار عمل لتيسير تقييم الأثر البيئي للسياسات التجارية، يضع في اعتباره الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية (انظر E/CN.17/1994/20).

٣٢ - وقد انتقل التركيز من تقييمات الأثر البيئي الى تقييمات الأثر المستدام، التي تزن التكاليف والفوائد من الناحية الاقتصادية. ويعكس هذا التحول محاولة لتحقيق التكامل بين الشواغل الاقتصادية والبيئية والمتعلقة بالتنمية الاجتماعية. ومن المعترف به عموما أن المسؤوليات المتعلقة بالقيام بهذه التقييمات، وبما يجري الأخذ به من خيارات في مجال السياسة العامة في ضوء نتائجها، إنما تقع على عاتق السلطات الوطنية^(٩). ومع ذلك، ربما يتوفر قدر ما من التعاون الدولي فيما يتعلق، مثلا، بالجوانب المنهجية أو بناء القدرات من قبل مؤسسات متعددة الأطراف. ويتمثل أحد التحديات في التنبؤ بما قد ينشأ عن تحرير التجارة من آثار ضارة فيما يتعلق بالحجم، وفي تجنب هذه الآثار أو التخفيف منها، حيثما أمكن، عن طريق وضع سياسات بيئية مناسبة. وينبغي لهذه التقييمات أن تشمل أيضا توزيع مكاسب التجارة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وينبغي إعطاء الأولوية للقطاعات الرئيسية التي يرجح أن يكون

بين القطاعين العام والخاص، وإنشاء الهياكل الأساسية، والمشاركة البناءة من جانب المجتمع المدني.

٢٩ - وقد سبق أن وضعت الثوابت الأساسية لجدول عمل كهذا في إطار عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وبخاصة إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (قرار الجمعية العامة د إ ٢/١٩، المرفق)، التي أكدت جميعها على التعاون الدولي ومبدأ المسؤوليات المشتركة، وإن كانت متباينة في مجال تحقيق التنمية المستدامة. وسوف يكون من الضروري الاضطلاع بدراسة متكاملة للجوانب المتعلقة بالتجارة والمالية والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة، والسعي الى إيجاد جدول أعمال ذي قاعدة عريضة في محافل عدة، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة التنمية المستدامة.

باء تعزيز التنمية المستدامة من خلال التجارة

٣٠ - أكدت اللجنة، في دورات سابقة، على ما يمكن تقديمه من مساهمة هامة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال إزالة العقبات والتشوهات التجارية. وانتقلت المناقشات تدريجيا من سيناريو يمكن أن يستفيد منه الطرفان أو يحقق عائدا مزدوجا، الى سيناريو له نتائجه بالنسبة لكل الأطراف من حيث المكاسب البيئية والتجارية والإنمائية. وفي أثناء الأعمال التحضيرية لمؤتمر سياتل، قدمت اقتراحات لإلغاء (أ) المعونات التي تسهم في زيادة القدرة الانتاجية على الطلب في قطاع مصائد الأسماك؛ (ب) إعانات الصادرات الزراعية؛ (ج) ارتفاع التعريفات الجمركية في قطاع الغابات؛ (د) القيود المفروضة على التجارة في السلع والخدمات البيئية. ويتعين القيام بمزيد من العمل لتوسيع نطاق هذه المقترحات بحيث يشمل منتجات أخرى تكون ذات فائدة تصديرية

سياسات وتدابير مناسبة على الصعيدين الوطني والدولي. وقد اكتسب عدد من البلدان المتقدمة النمو خبرة في مجال التعاون مع شركائها التجاريين الرئيسيين من بين البلدان النامية، وذلك مثلاً عن طريق إجراء مشاورات قبل الأخذ بالمعايير الجديدة، وتنظيم حلقات عمل ترمي إلى نشر المعلومات والتعاون التكنولوجي. ومع ذلك، وعلى النحو المقترح في جدول أعمال القرن ٢١ وفي المداولات اللاحقة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، فإن ثمة حاجة إلى تعزيز استحداث عدد من المفاهيم والاقتراحات التي يمكن أخذها في الاعتبار لدى تصميم وتنفيذ السياسات البيئية التي يحتمل أن يكون لها آثار تجارية كبيرة. وعلاوة على ذلك، دعت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة إلى إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣٥ - وقد أكدت اللجنة مراراً أن ميول المستهلك للمنتجات المفضلة بيئياً تتيح فرصاً تجارية جديدة للبلدان النامية. وبالفعل، فقد وسعت بلدان نامية عدة من تصدير مثل هذه المنتجات (فضلاً عن منتجات "التجارة العادلة"). ويكمن التحدي حالياً في زيادة عدد البلدان النامية ومؤسساتها التجارية التي يمكنها أن تحول هذه الإمكانية إلى مكاسب مالية واجتماعية وبيئية عملية. وقد ولدت الشواغل القوية لدى المستهلك في ميدان سلامة الأغذية وجودتها طلباً متجدداً على الأغذية العضوية. وتم اكتساب خبرة في مجال التغلب على العوائق المتعلقة بالسياسات والأسواق والنواحي التقنية، كنقص المعلومات والقدرة التقنية والسياسات في الداخل والخارج. ودوائر الأعمال التجارية دور مهم في هذا المجال، خاصة وأن سياسات الشراء لدى كبار تجار التجزئة فضلاً عن إدارة سلسلة الإمدادات في كبرى الشركات قد يكون لها كبير الأثر في الطلب على المنتجات المفضلة بيئياً.

للتغيرات الحاصلة في أنماط إنتاجها إلى جانب تحرير التجارة وتوسيعها أثر على البيئة. وعلى سبيل المثال، أجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع الأونكتاد، سلسلة من دراسات الحالة بشأن آثار تحرير التجارة وسياسات التنمية المستدامة للموارد الطبيعية. وعقدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مؤخرًا حلقة عمل بشأن منهجيات التقييم البيئي لاتفاقيات تحرير التجارة (٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩). ويعقد الصندوق العالمي للأحياء البرية اجتماعاً دولياً للخبراء بشأن تقييم تحرير التجارة في كيتو (٦-٨ آذار/مارس ٢٠٠٠). وسوف يقدم تقرير عن نتائج هذا الاجتماع إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة^(١٠).

٣٣ - وقد تكون للمتطلبات البيئية آثار إيجابية وسلبية على الفرص التجارية. وكان من دواعي قلق البلدان النامية أن عدداً من المتطلبات البيئية قد يؤثر سلباً في الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. فالبلدان النامية قد لا تتوفر لديها القدرة التقنية والمالية لتطبيق القواعد البيئية التي تطبقها البلدان الصناعية. وفي سياق العملية التحضيرية لمؤتمر سياتل، أعربت بعض البلدان النامية عن القلق إزاء الآثار التجارية للمعايير البيئية والطريقة التي يتم بها وضع المعايير الدولية. ودعت في جملة أمور، إلى التنفيذ الكامل لأحكام المساعدة التقنية الواردة في الاتفاق المتعلق بالحوافز التقنية للتجارة ومشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة في عملية وضع المعايير الدولية.

٣٤ - ويبين العمل الذي قام به الأونكتاد بشأن الوصول إلى الأسواق أن الشركات الكبرى لا تواجه عموماً صعوبات في الوفاء بالمتطلبات البيئية، ولكن المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة كثيراً ما تعترضها تلك الصعوبات. وكان أحد الدروس الهامة المستفادة هو أنه، في معظم الحالات يمكن معالجة الشواغل المتعلقة بالقدرة التنافسية باعتماد

٣٦ - ومن بين المسائل المهمة زيادة إتاحة التصديق التجاري لصغار المنتجين، عن طريق آليات من قبيل "التصديق التجاري الشامل" لمنتجات معينة (أي التصديق التجاري لمناطق جغرافية كاملة أو مجموعة منتجين وليس فرادى المؤسسات التجارية)، أو استحداث هيئات إقليمية ووطنية للتصديق التجاري. ومن المسائل الأخرى التي أثّرت في مداولات سابقة أجرتها اللجنة كيفية إتاحة حوافز تجارية (من خلال تحسين الوصول إلى الأسواق وغير ذلك) لإنتاج المنتجات المفضلة بيئياً، وخاصة المنتجات المفضلة بيئياً التي يكون منشؤها بلدان نامية. وقد تثير المنتجات المفضلة بيئياً مسائل تجارية وبيئية أخرى؛ فعلى سبيل المثال، قد يثير تشجيع إنتاج المنتجات المفضلة بيئياً والتجارة فيها بالاستناد إلى المعرفة وأساليب الإنتاج التقليدية مسائل من قبيل التنوع البيولوجي وحماية حقوق الملكية الفكرية.

٣٧ - ويثير استخدام المعايير استناداً إلى أساليب الإنتاج والمعالجة في سياق التجارة الدولية مجموعة من المسائل الشديدة التنوع. ومن شأن توفير الحوافز واتخاذ تدابير مواتية أن يساعد البلدان النامية على الانتقال إلى الأخذ بأساليب للإنتاج والمعالجة تكون أكثر ملاءمة للبيئة. وقد أولت المنظمات غير الحكومية مزيداً من الاهتمام لنهج تعدد أصحاب المصلحة كوسيلة للانتقال إلى استخدام أساليب للإنتاج والمعالجة تكون أكثر ملاءمة للبيئة. ومن الجدير بالثناء في هذا الصدد ما يبذله العديد من البلدان النامية من جهود من أجل تعزيز استخدام نظم إدارة البيئة، وفقاً للنظام ١٤٠٠١ للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

٣٨ - ومن بين المسائل المهمة زيادة إتاحة التصديق التجاري لصغار المنتجين، عن طريق آليات من قبيل "التصديق التجاري الشامل" لمنتجات معينة (أي التصديق التجاري لمناطق جغرافية كاملة أو مجموعة منتجين وليس فرادى المؤسسات التجارية)، أو استحداث هيئات إقليمية ووطنية للتصديق التجاري. ومن المسائل الأخرى التي أثّرت في مداولات سابقة أجرتها اللجنة كيفية إتاحة حوافز تجارية (من خلال تحسين الوصول إلى الأسواق وغير ذلك) لإنتاج المنتجات المفضلة بيئياً، وخاصة المنتجات المفضلة بيئياً التي يكون منشؤها بلدان نامية. وقد تثير المنتجات المفضلة بيئياً مسائل تجارية وبيئية أخرى؛ فعلى سبيل المثال، قد يثير تشجيع إنتاج المنتجات المفضلة بيئياً والتجارة فيها بالاستناد إلى المعرفة وأساليب الإنتاج التقليدية مسائل من قبيل التنوع البيولوجي وحماية حقوق الملكية الفكرية.

٣٩ - وعلى الرغم من أن هناك اتفاقاً واسعاً على أنه ينبغي أن تكون العلاقة بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والنظام التجاري المتعدد الأطراف علاقة متناسقة، ليس هناك اتفاق حول مسألة ما إذا كانت هناك ضرورة لتعديل قواعد منظمة التجارة العالمية. واقترح البعض قبول التدابير التجارية عملاً بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وذلك، مثلاً، من خلال تفسير المادة العشرين من مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") (الإعفاءات). ورد البعض أن المادة العشرين من مجموعة الاتفاق العام تفسح مجالاً كافياً للتدابير التجارية التي تنفذ بطريقة ملائمة. وحتى الآن، لم تعترض أي جهة على التدابير التجارية عملاً بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية. ومع ذلك هناك مسائل هامة لم تحل بعد.

جيم تحقيق التداعم بين التجارة والبيئة

٣٨ - تم الاعتراف اعترافاً كاملاً بأهمية دور الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في معالجة المشاكل البيئية العالمية على أساس توافق دولي في الآراء. وركزت معظم المناقشات في

والواجبات. وكان مما اقترحته بعض البلدان النامية أن تنفيذ اتفاق حقوق الملكية الفكرية ينبغي أن يولي اهتماما أكبر للأهداف الواردة في المادة ٧. وسينطبق ذلك أيضا على التكنولوجيات التي تطالب بها الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

٤٢ - ويتم نقل التكنولوجيات إلى حد كبير عن طريق الشركات لا عن طريق العمليات التي تقوم بها الحكومات فيما بينها. ومع ذلك، هناك بعض الالتزامات التي تقع على عاتق حكومات البلدان المتقدمة النمو. وعلى سبيل المثال، فإن هذه البلدان ملزمة بتقديم موارد كافية للآليات المالية ذات الصلة بأحكام نقل التكنولوجيا الواردة في الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية وبعض الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف أحكاما تلزم الحكومات بتوفير حوافز للشركات والمؤسسات في مجال نقل التكنولوجيا^(١١). ومن المفيد القيام بدراسة شاملة حول كيفية تعزيز أحكام نقل التكنولوجيا في اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وفي سياق الأعمال التحضيرية لمؤتمر سياتل، اقترحت بعض البلدان النامية تشكيل فريق عامل معني بالتكنولوجيا في منظمة التجارة العالمية.

٤٣ - والبلدان النامية هي أكبر مصدر للمعرفة المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمعرفة التقليدية، وتسعى إلى الاستفادة استفادة أكبر من المنتجات التي تعتمد على تنوعها البيولوجي. والاهتمامات الرئيسية للبلدان النامية هي (أ) العلاقة بين الحقوق والالتزامات بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي من ناحية، والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية من ناحية أخرى؛ (ب) المسائل الأخلاقية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية الأوسع المتعلقة بمنح براءات الاختراع المتعلقة بأشكال الحياة. وقدمت البلدان النامية مجموعة من الاقتراحات ترمي إلى الحرص على وجود توافق

٤٠ - ونتجت عن المناقشة الدولية عدة تدابير يمكن أن تساعد على تجنب التضارب بين التدابير التجارية في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وقواعد منظمة التجارة العالمية. بما في ذلك (أ) تعزيز التنسيق على الصعيد الوطني؛ (ب) تعزيز التعاون بين أمانات منظمة التجارة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف (مثلا، نظمت عدة أمانات جلسات إعلامية في لجنة التجارة والبيئة ومنظمة التجارة العالمية. ونظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة حلقات عمل جمعت أمانات الاتفاقيات التي يشرف عليها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة التجارة العالمية، والأونكتاد)؛ (ج) إنشاء أفرقة عمل حول المسائل التجارية في مفاوضات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف أو زيادة تطوير هذه الصكوك (حسبما تم ذلك خلال المفاوضات النهائية لاتفاقية روتردام بشأن الموافقة المستنيرة المسبقة)؛ (د) إنشاء أفرقة خبراء مشتركة بين قطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية (تم تقديم اقتراح من هذا النوع في ندوة منظمة التجارة العالمية في تموز/يوليه ١٩٩٨)؛ (هـ) تنفيذ التدابير الإيجابية تنفيذا أفضل. وتم في هذا الصدد مناقشة اقتراح لوضع مبادئ توجيهية لأفرقة تسوية المنازعات المسؤولة عن المسائل البيئية.

٤١ - وتعتمد قدرة البلدان النامية على التصدي للتحديات البيئية، إلى حد كبير، على الإمكانيات المتاحة لها لاستعمال التكنولوجيات السليمة بيئيا. وأكد جدول أعمال القرن ٢١ أهمية تعزيز إمكانية الحصول على هذه التكنولوجيات ونقلها بشروط عادلة ومواتية. وأحد أهداف اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والواردة في المادة ٧ هو تعزيز الابتكارات التكنولوجية ونقل ونشر التكنولوجيا على نحو يستفيد منه كل من منتجي ومستخدمي المعرفة التكنولوجية، وبطريقة تفضي إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، مع توازن بين الحقوق

الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، لا سيما المبدأ ٧ المتعلق بالمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة.

٤٥ - وترد إشارات إلى المبدأ الوقائي في عدة اتفاقات من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، مثل بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة للأوزون، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي. وعليه، يرى مراقبون كثيرون أن المبدأ الوقائي أصبح جزءا من القانوني البيئي الدولي. وانعكس المبدأ الوقائي أيضا في المادة ٥-٧ من اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. ويسمح الاتفاق للأعضاء في ظروف معينة باعتماد تدابير صحية وتدابير للصحة النباتية بصورة مؤقتة حيثما تكون الأدلة العلمية ذات الصلة غير كافية. غير أن الاتفاق لا يسمح إلا باعتماد تدابير مؤقتة، رهنا بالقيام بمزيد من الأبحاث والاستعراضات. وهناك مسألة هامة وهي ما إذا كانت القوانين التجارية الحالية تفسح المجال أمام معالجة الأمن الغذائي من ناحية، والآثار التجارية الضارة المحتملة للتدابير الصحية وتدابير صحة النباتات من ناحية أخرى. وقد أثّرت هذه المسائل في مشكلة اللحوم/الهرمونات، وهي تمت بصلة أيضا إلى قلق الجمهور بالكائنات المعدلة جينيا.

٤٦ - ولاحظ البعض أنه ربما يكون من المفيد دراسة إلى أي مدى يمكن استخدام المبدأ الوقائي عند الاقتضاء، لمطالبة المصدر بتقديم أدلة عن توفر حد أدنى من السلامة عند الإنتاج بالمنتجات التي تنطوي على مخاطر محتملة (مثل البضائع المخطورة محليا، والفضلات والكيماويات الخطرة)، لا سيما عندما تفتقر البلدان النامية إلى القدرة على مراقبة واختبار الواردات. غير أن كثيرا من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية يساورها القلق من أن المرونة الزائدة في استخدام المبدأ الوقائي قد تكون لها آثار تجارية ضارة، ذلك أن إساءة استعمال هذا المبدأ أو تطبيقه تطبيقا رديئا قد

بين مبادئ الاتفاقية والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية، لا سيما فيما يتعلق بحماية حقوق المجتمعات المحلية والمزارعين والسكان الأصليين فضلا عن السيادة والموافقة المسبقة والمستنيرة، بهدف تعزيز التقاسم العادل للفوائد. وفيما يتعلق بالمسائل الأخلاقية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية الأوسع المتعلقة بمنح براءات الاختراع المتعلقة بأشكال الحياة، ترغب عدة بلدان نامية توسيع الخيارات لاستبعاد أشكال الحياة من منح براءات الاختراع. ويرى البعض أنه ينبغي عدم منح براءات الاختراع بتاتا بشأن النباتات والحيوانات وبصفة أساسية العمليات الاحيائية. وينبغي أن تكون هناك علاقة أوثق بين منظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، واتفاقية التنوع البيولوجي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والأونكتاد^(١٢)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وغير ذلك من المؤسسات ذات الصلة بهذه المسألة. وينبغي تحقيق تقدم في تحديد الأشكال الملائمة لحماية المعرفة التقليدية والمحلية والمتعلقة بالسكان الأصليين. وينبغي بذل مجهود أكبر لدراسة الخيارات المتاحة لتنفيذ المنظومات الفعالة القائمة بذاتها. وبالإضافة إلى ذلك، تستطيع المنظمات غير الحكومية أداء دور هام لبناء الثقة بين حكومات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٤٤ - وأوصت اللجنة، في دورتها الخامسة، بأنه ينبغي أن تتفاعل بشيء من الانسجام القواعد التجارية والمبادئ البيئية في إطار جدول أعمال القرن ٢١ (انظر قرار الجمعية العامة د ١٩/٢، المرفق). وفي إطار الإعداد للمؤتمر الوزاري في سياتل، اقترحت بعض البلدان أنه يتعين أن يتضمن الاعلان الوزاري إشارة إلى بعض المبادئ البيئية الواردة في إعلان ريو، مثل المبدأ الوقائي ومبدأ المسؤولية عن التلويث. وأبرزت البلدان النامية أهمية المبادئ الأخرى لمؤتمر

تسوية المنازعات من خلال إنشاء مركز استشاري لقانون منظمة التجارة العالمية في جنيف.

دال - المسائل المؤسسية

٤٩ - تعلق البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، على السواء، أهمية كبيرة على عمل لجنة التجارة والبيئة. وقد ساهمت اللجنة مساهمة كبيرة في تعزيز تفهم المسائل التجارية والبيئية، وشجع أيضا عملها تنسيق الأبحاث والسياسات على الصعيد الوطني. وفي عملية مؤتمر سياتل، جرت مناقشات حول ما تقوم به اللجنة من دور في المساعدة على ضمان أن تسهم المفاوضات التجارية المقبلة في تحقيق التنمية المستدامة. وذكر كثير من البلدان أن اللجنة ينبغي أن تواصل عملها بولايتها الحالية وبجدول أعمال متزن.

٥٠ - وللأمم المتحدة من خلال مؤسساتها مثل الأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز التجارة الدولية (الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية) دور هام يؤديه في تعزيز تكامل التجارة والبيئة. والهدف الرئيسي للأونكتاد هو دراسة المسائل التجارية والبيئية من وجهة نظر التنمية. ويركز عمل الأونكتاد على تحليل السياسات، وبناء توافق الآراء، والقدرات. وقد طلبت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة إلى الأونكتاد أن يواصل أداء دوره الرئيسي في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ من خلال إجراء دراسة متكاملة للصلات بين التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والمالية والتنمية المستدامة (انظر قرار الجمعية العامة د ٢/١٩، المرفق). وسوف يقرر الأونكتاد في دورته العاشرة خطة العمل المقبلة للأونكتاد.

٥١ - وتضطلع وحدة الاقتصاد والتجارة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمجموعة من الأنشطة التي تدرس وتطور ردودا في مجال السياسات العامة على تفاعلات الاقتصاد والمالية

يحوला دون إمكانية الوصول إلى الأسواق. غير أن هذا التنسيق المحسن بين منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى، مثل منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، يمكن أن يساعد على زيادة الثقة في القدرة على تشجيع التجارة في المنتجات الغذائية، وفي نفس الوقت مراعاة القلق المشروع بشأن سلامة الأغذية والأخلاقيات في تجارة الأغذية.

٤٧ - وساور البلدان المتقدمة النمو بصفة خاصة قلق كبير إزاء ما يبدو من عدم شفافية وكفاية المدخلات البيئية في آليات تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية. غير أنه لوحظ أن أفرقة تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية وهيئة الاستئناف فيها أصبحت تدرك بصورة أفضل البعد البيئي لحجج البلدان المتقدمة. وأعربت بلدان أخرى عن قلقها حول الآثار المترتبة على وضع قانون الدعوى. فالأحكام القانونية التي يتم التوصل إليها في إطار آليات تسوية المنازعات لا تراعي بالضرورة نفس الاعتبارات التي تناقش حاليا في إطار جدول الأعمال المتوازن للجنة التجارة والبيئة، وربما لا تعكس رغبات جميع الدول الأعضاء. ويمكن حل المسائل التجارية والبيئية على أساس كل حالة على حدة من خلال استخدام الأفرقة وهيئة الاستئناف. وعلى نحو بديل، يستطيع الأعضاء أنفسهم دراسة ما إذا كانت هناك حاجة لتعديل القواعد التجارية، استنادا إلى توافق في الآراء. وينبغي أن يساعد ذلك على تخفيف الضغط على آلية تسوية المنازعات.

٤٨ - وقد أحرز تقدم صوب زيادة شفافية تسوية المنازعات، وذلك، على سبيل المثال، من خلال رفع القيود المفروضة على الوثائق وعرضها على موقع منظمة التجارة العالمية على شبكة الإنترنت فورا بعد توزيعها على أعضاء المنظمة. كما أحرز تقدم في مساعدة البلدان النامية في مجال

على تحديد الثغرات وتعزيز التنسيق والتعاون وزيادة فوائد وفعالية الجهود المبذولة لبناء القدرات. وربما تود اللجنة أيضا النظر في الطريقة التي يمكن بها لبناء القدرات أن يساعد على تعزيز عملية بناء الثقة. وسوف يتم إصدار ورقة عمل أساسية حول بناء القدرات في مجال التجارة والتنمية المستدامة لمساعدة اللجنة في مداولاتها.

هـ المخاطر والفرص

٥٤ - يمكن أن تهدف المداولات الحكومية الدولية حول التجارة والبيئة والتنمية إلى تعزيز التقدم المحرز وبناء الثقة. وهناك اعتراف متزايد بأن التفاعلات بين التجارة والبيئة بحاجة إلى معالجة في سياق التنمية. ويجب أن تنفذ البلدان المتقدمة التزاماتها في مجال المالية، والحصول على التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات. وهناك حاجة إلى ضمان أن المعايير البيئية لا تشكل عقبة أمام التجارة. وبناء الثقة ضروري لإيجاد احتمالات أفضل للتوصل إلى ترتيبات متوازنة، بدعم من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، على السواء، بهدف ضمان أن تسهم المفاوضات التجارية المقبلة في تحقيق التنمية المستدامة. وبناء الثقة ضروري أيضا للمحافظة على قوة الدفع في الجهود المبذولة لتعزيز الحوار في مجال السياسات والتنسيق على الصعيد الوطني لا سيما في البلدان النامية.

٥٥ - وربما تود اللجنة اقتراح عناصر لجدول أعمال واسع يرمي إلى استكشاف وتعزيز التآزر بين تحرير التجارة وحماية البيئة وغير ذلك من عناصر التنمية المستدامة وفقا للأهداف المنصوص عليها في ديباجة اتفاق مراكش المنشئ لمنظمة التجارة العالمية، وإعلان ريو، وجدول أعمال القرن ٢١. وينبغي أن يستند جدول الأعمال هذا إلى دراسة متكاملة للروابط بين التجارة، والاستثمارات، والتكنولوجيا، والمالية، والتنمية المستدامة. وينبغي أن ينظر في كل من المساهمة التي يمكن أن يقدمها نظام التجارة المتعدد الأطراف لتحقيق

والتجارة مع البيئة. ويهدف هذا العمل إلى تعزيز قدرات البلدان، لا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على إدماج الاعتبارات البيئية في تخطيطها الإنمائي وفي سياساتها الاقتصادية الكلية، بما في ذلك السياسات التجارية. ومن بين الأنشطة المضطلع بها في برنامج العمل، الدراسات القطرية حول التقييم البيئي لتحرير التجارة، والأبحاث في مجال السياسات حول ما للدعم المالي المقدم لمصائد الأسماك والطاقة من أثر على البيئة، وإصدار كتيب حول البيئة والتجارة لشرح الروابط المتسمة بالتعقيد لجمهور أوسع نطاقا. وسيكمل هذا العمل ما يقوم به الأونكتاد، وتعتزم المنظمتان تشكيل فرقة عمل مشتركة لبناء القدرات تهتم بالبيئة والتجارة والتنمية.

٥٢ - وللمجتمع المدني دور هام متزايد يؤديه للتشجيع على وضع برنامج عمل متزن بشأن التجارة والتنمية المستدامة. وفي عدة مجالات، تصدر المنظمات غير الحكومية عملية إجراء البحوث وتعزيز الحوار في مجال السياسات. ويصدر المجتمع المدني نشرات إخبارية منتظمة ويكرس موارد هائلة للاتصال بالجمهور. وتشارك أيضا المنظمات غير الحكومية في عملية بناء القدرات. وفي كثير من البلدان النامية، تعمل المنظمات غير الحكومية على نحو وثيق مع الحكومات، في مجالات من قبيل التنمية الزراعية المستدامة وحماية الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي. وتعاونت عدة منظمات غير حكومية في مجال البيئة والتنمية تعاونا مفيدا مع قطاع الأعمال، من قبيل تشجيع التجارة في منتجات مواتية للبيئة، والاستخدام الأوسع للنظم الإدارية البيئية.

٥٣ - وأكدت لجنة التنمية المستدامة في دوراتها الثالثة والرابعة والخامسة على الحاجة إلى بناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية. وتهيئ دورتها الثامنة الفرصة لاستعراض احتياجات بناء القدرات فضلا عن التعرف على برامج بناء القدرات الحالية والمخطط لها. وربما يساعد ذلك

في العمليات التي يسفر عنها إنتاج قليل بسبب الاعتماد على تكنولوجيا بالية، وأساليب عمل قديمة العهد، وموارد بشرية رديئة، واستخدام غير كاف للطاقة، ورأس مال محدود.

٥٩ - ويشير ذلك إلى أن المجال مفتوح أمام الشركات لتحسين أدائها البيئي عن طريق اعتماد استراتيجيات تشجع على تطوير العمليات التكنولوجية والتحكم فيها مما يسهل اعتماد نظم إدارية بيئية تشمل مراقبة العمليات، والتحسين المستمر، واكتساب الخبرة التنظيمية. وهذا يعني أن الأداء البيئي يعتمد إلى حد كبير على استخدام التكنولوجيا النظيفة في إطار الإدارة البيئية الفعالة.

٦٠ - وهناك آراء متباينة حول أثر الشركات عبر الوطنية على التنمية المستدامة في البلدان النامية. فمن ناحية، يُنظر إليها على أنها مصدر للتكنولوجيات النظيفة التي تسهل التنمية المستدامة؛ ومن ناحية أخرى تُتهم بنقل مصانعها التي تسبب التلوث وتُتهم بنقل التكنولوجيات غير المتفوقة إلى شركاتها الفرعية، مستغلة الهوة التكنولوجية، وعدم تحمل مسؤولية "أثرها البيئي"، مما يقوض الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة.

٦١ - ويعكس التشدد المتزايد في اللوائح البيئية الوطنية في عدد متزايد من البلدان مطالبة الشركات عبر الوطنية بإجراء تغيير فيما يتعلق بالأثر البيئي لعملياتها. وظهر هذا الاهتمام أيضا في الالتزامات الدولية. وأبرزها جدول أعمال القرن ٢١، الذي يتضمن عددا من الأحكام في فصوله الخمس التي تعالج بصورة مباشرة موضوع الشركات عبر الوطنية. وتم إدراج المسائل البيئية في بعض الاتفاقات الاستثمارية الدولية. فتشير معاهدة الاستثمارات الثنائية بين بوليفيا والولايات المتحدة مثلا إلى البيئة. وعلى الصعيد الإقليمي، أدى الاهتمام بالآثار البيئية على تحرير التجارة والاستثمارات إلى إنشاء

التنمية المستدامة فضلا عن إيجاد الحلول خارج النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٥٦ - ويتطلب تطوير وتنفيذ جدول أعمال بناء لتعزيز التقدم المحرز وبناء الثقة وتوافق الآراء بذل جهود متناسقة في عدة منتديات، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وغير ذلك من المؤسسات فضلا عن المجتمع المدني. وربما تود اللجنة أن تنظر في الطريقة التي يمكن بها أن تساعد برامج بناء القدرات التي تضطلع بها مختلف المؤسسات المتعددة الأطراف مثل الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التجارة العالمية، فضلا عن المجتمع المدني على تعزيز الحوار وبناء الثقة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ويمكن للمبادرات المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد الرامية إلى تشكيل فرقة عمل تجمع خبرات المؤسستين وشبكاهما، أن تشكل نقطة مرجعية مفيدة.

رابعا استخدام الاستثمار المباشر الأجنبي لتحقيق التنمية المستدامة^(١٣)

ألف سياق جديد لقطاع الأعمال

٥٧ - ازدادت الاستثمارات المباشرة الأجنبية عشرة أضعاف خلال السنوات العشر الماضية، بما في ذلك في القطاعات التي يكون فيها التلوث مكثفا. غير أنه، إلى جانب الآثار الناجمة عن الحجم، يعتمد بصفة حاسمة الأثر البيئي للاستثمارات المباشرة الأجنبية على عاملين: النظم الإدارية البيئية، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا.

٥٨ - ويرتبط مستوى تدهور البيئة الناجم عن النشاط الصناعي ارتباطا وثيقا بفعالية الإنتاج في الشركات وقدرتها على الابتكار. والأرجح أن يكون الضرر البيئي على أشده

وصفت بأنها "خضراء". غير أن هذه الالتزامات أبعد ما تكون عن أهما التزامات عامة. والمنافسة المتزايدة، والأساليب الإدارية الصارمة تجعل في كثير من الأحيان من تحقيق أقصى حد من الأرباح هدفها الرئيسي. وعندما يلتقي هذا الهدف بسلطة الاحتكارات على الساحة العالمية، يتم أحيانا التضحية باهتمامات المستهلك والاهتمامات البيئية. وربما تكون هناك حاجة إلى ضغوط خارجية مثل قوانين الكشف العامة لمراقبة ومساءلة الشركات عبر الوطنية. ويستطيع المجتمع المدني في كثير من الأحيان عندما يستخدم هذه المعلومات أن يكون أكثر فعالية إذا ركز على توفير حوافز من أجل الأداء الجيد، مثل منح الجوائز، وتقديم دعاية حسنة، أكثر من تركيزه على اعتماد اللوائح التنظيمية التقليدية.

باء نظم وممارسات الإدارة البيئية

٦٥ - تعمل الحركة الرامية إلى إيجاد شفافية أكبر وإعادة تنظيم سلسلة القيمة المضافة على المستوى الدولي على تشكيل الإدارة البيئية العابرة للحدود. وتستخدم الشركات عبر الوطنية حاليا مجموعة كبيرة من النظم والممارسات البيئية، ابتداء من نهج شاملة تكفل تناول آثارها البيئية على نطاق عالمي بصورة متسقة (الاستراتيجية المركزية) وحتى تلك التي تركز على كفالة الامتثال للأنظمة المحلية (الاستراتيجية اللامركزية). وتتوقف الآثار البيئية للبلدان المضيف على نوع الاستراتيجية التي اتبعتها الشركة عبر الوطنية وشبكة السياسات العامة التي تتبع في إطارها استراتيجية خاصة.

٦٦ - وهناك اتجاه إلى استخدام ممارسات الإدارة الفعالة بيئيا في نظام الشركات ككل عندما يتعلق الأمر باستثمارات ضخمة ذات دورة حياة طويلة، والشركات تتسم بوضوح شديد، والمسؤوليات الكبيرة محتملة وتظهر الاشتراطات البيئية لمقرضي الطرف الثالث. ويشور هذا، ليس بالضرورة

لجنة أمريكا الشمالية المعنية بالتعاون البيئي في إطار اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة.

٦٢ - ولا تقتصر الإدارة البيئية عبر الحدود على الاهتمامات التقليدية بالتلوث بل تشمل أيضا المقاييس. ويتعلق كثير من المشاكل البيئية، الفعلية والمحتملة، بحجم عمليات الشركات عبر الوطنية وليس فقط بالطريقة التي تصرف بها أعمالها. فالأنشطة القليلة التلوث يمكن أن تتسبب، لكثرة نواتجها ومراقبتها الرديئة، في وقوع أضرار بيئية كبيرة، وهو ما يلاحظ في الصناعات الزراعية وقطع الأشجار.

٦٣ - وبالنسبة للبلدان النامية، فإن مسألة حماية البيئة هي أيضا مسألة تتعلق بالوقت اللازم لذلك أو بالأحرى عدم توفر هذا الوقت. فهناك ضغوط لزيادة معدلات النمو، من أجل جذب الاستثمار المباشر الأجنبي، وهذا يعني أن القرارات المتخذة في مجال السياسات يجب أن تتخذ ردا على المخرجات الفورية وأهداف العمالة. ويضاعف من هذه المشكلة عدم وجود موارد وخبرة في عمليات الرصد والإنفاذ، وعدم القدرة أحيانا على العمل بصورة متعاونة مع الشركات عبر الوطنية.

٦٤ - والاعتبارات التنظيمية والأخلاقية هامة وستظل هامة باستمرار لتوجيه الاستثمار المباشر الأجنبي نحو استدامة البيئة. غير أنها لم تعد العنصر الرئيسي الذي يحدد العلاقة بين الاستثمار المباشر الأجنبي والبيئة. وقد تحول تركيز الاهتمام والعمل إلى البعد الاقتصادي في إدارة البيئة. وحلت محل الاستراتيجيات التي تتبعها الشركات لمراعاة البيئة اعتبارات تتعلق بالأداء الإيكولوجي، ودورة حياة المنتجات والعمليات الإنتاجية والاستيعاب الداخلي للتكاليف البيئية. وأصبحت إدارة المخاطر البيئية سمة قياسية في سلوك الشركات إذ تبين للشركات عبر الوطنية أنها ستتمتع بميزة تنافسية هائلة إذا

الملكية لا تعتبر ذات قيمة ولكن بالأحرى ارتباطهم بنظام الشركات عبر الوطنية.

جيم نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا

٦٩ - لا يتعلق نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا فقط بالمصنع أو المعدات أو الخدمات الاستشارية. فهي تشمل تبادل المعارف والخبرات والتجارب المطلوبة لإدارة التغير التقني، وتنمية الموارد البشرية لتنفيذ التغيرات التنظيمية وتحسين الكفاءة الكلية للإنتاج والإدارة البيئية في جميع أرجاء المصنع والمنشأة.

٧٠ - وفي عمليات نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، فإن عوامل من قبيل عوامة عمليات الإنتاج، والأنظمة، والنظراء، وسلسلة التوريد، والضغط الداخلي، ومدونات قواعد السلوك، وأفرقة العمل، والاعتبارات المالية، والتغير البيئي، يختلف وزنها النسبي من شركة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر. وتشمل عوامل النجاح في نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا التحول من النهج "النهائية" إلى تعديل العمليات، وتطوير التكنولوجيات المبتكرة للاستجابة للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، ونشر التكنولوجيا بما يسمح للموردين المحليين والشركات المحلية الاستفادة من تدفقات التكنولوجيا.

٧١ - وتضطلع المشتريات العامة بدور هام في تحسين نقل التكنولوجيا. إذ يمكن للسلطات العامة عن طريق تحديد الاحتياجات البيئية استخدام قوتها الشرائية في تشجيع نقل التكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، يمكنها المساعدة على تمكين الصناعة المحلية من الحصول عليها من خلال منح التراخيص.

٧٢ - وتحمي التحالفات الاستراتيجية والمشاريع المشتركة أفضل الظروف لنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، بينما تكون الروابط الخلفية والأمامية بين الشركات عبر الوطنية والشركات المحلية بمثابة قناة للآثار غير المباشرة. وفي هذا

لأن الشركات ذات وعي شديد من الناحية البيئية (بالرغم من أن هذا قد يكون الحال بالنسبة لعدد منها)، ولكن بسبب تمتعها بإدراك تجاري جيد في هذا السياق. ويمكن أن تعمل هذه الاستراتيجية بطريقة جيدة للغاية في الصناعات الشديدة التكامل، مثل صناعات الموارد الطبيعية والصناعات الكثيفة الرأسمال. وفي الصناعات القائمة على كثافة اليد العاملة، هناك متغير هام يتمثل في درجة تكامل سلسلة القيمة المضافة: فكلما كانت متكاملة، كان الحافز إلى رفع كفاءة البيئة أكبر. وفي الواقع، عندما يصبح رفع الكفاءة القاعدة الفعلية لإحدى الصناعات، فإن الشركات تتعرض لخطر العزل، بما في ذلك من قبل منافسيها، إذا ما فشلت في الارتفاع إلى مستوى المعايير الجديدة.

٦٧ - وجميع الشركات لا تتبع، أو إنه ليس بمقدورها اتباع، هذه الاستراتيجية المركزية. فمعظم الشركات عبر الوطنية الصغيرة والمتوسطة الحجم تعتمد استراتيجية لا مركزية. وقد يسعى البعض منها إلى وضع معايير موحدة ولكنها قد تفشل بسبب نقص المهارات أو الموارد؛ وتعمل شركات أخرى في أجزاء من السوق لا تتأثر بصورة متكافئة بالاعتبارات البيئية. وينطبق هذا أيضا على الشركات الأقل بروزا في البلدان النامية وعلى عدد كبير من الشركات عبر الوطنية الصغيرة والمتوسطة الحجم والموردين للشركات الأجنبية عبر الوطنية التي تتنافس أساسا على السعر. ولا تملك هذه الشركات الموارد أو الضمان الواضح باسترداد تكاليف القيام باستثمارات طويلة الأجل في مجال التكنولوجيا والممارسات الإدارية البيئية الفعالة.

٦٨ - والأمر الذي أصبحت له أهميته بصورة متزايدة هو مسؤوليات الإدارة البيئية للشركات عبر الوطنية تجاه الموردين (والمستهلكين). وينبغي للشركات عبر الوطنية أن تتعاون مع مورديها التجاريين في البلدان النامية بغية مساعدتهم على تحسين أدائهم البيئي. وفي هذه الحالة، فإن

الإسهامات البيئية الإيجابية التي يمكن أن تقدمها الشركات عبر الوطنية في حين تقوم بخفض الإسهامات السلبية. وفي ضوء هذا الهدف، يتعين على الحكومات أن توازن أهدافها فيما يتعلق بزيادة الاستثمار، والناتج، والصادرات، ونقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل، وهو ما يمكن أن يختلف بصورة كبيرة عبر البلدان ومستويات التنمية. وكما هو الحال عادة، فإنه من الصعب اختيار البدائل الصحيحة.

٧٥ - ويمثل وقت دخول إحدى الشركات عبر الوطنية إلى البلد عندما يتعلق الأمر بمشاريع كبيرة، ولا سيما بصناعات كثيفة التلويث، نقطة هامة لتدخل الحكومات فيما يتعلق بالسياسة العامة. وينبغي ألا تؤدي المنافسة للاستثمار المباشر الأجنبي إلى استخدام معايير بيئية منخفضة كأداة لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي، إذا كان السبب في ذلك يعود فقط إلى أن الأدلة تبين أن عددا من العوامل الأخرى تعتبر أكثر أهمية لقرارات تحديد موقع الاستثمار المباشر الأجنبي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاليا في الإطار الجديد لقطاع الأعمال حافز للشركات على عدم الاستفادة من هذه الإغراءات التنظيمية.

٧٦ - وكانت حكومات البلدان المضيفة قد اعتمدت بشدة على الغربة كآلية لاستعراض إسهام الاستثمار المباشر الأجنبي في اقتصاداتها. غير أن هذه الآلية لم تعد فعالة كما كانت من قبل. ومع ذلك هناك أداة مفيدة لتحسين الأداء البيئي للشركات، بغض النظر عن الجنسية، تتمثل في استلزام وجود غربة بيئية قبل تنفيذ المشاريع. وهي تتطلب مع ذلك مهارات خاصة. وعلى أي حال، يمكن أن تطلب الحكومات، لا سيما في حالة المشاريع الكبيرة، أن تقدم الشركات عبر الوطنية بياناتها المتعلقة بالسياسة البيئية وأن تقدم بانتظام تقارير عن أدائها البيئي.

السياق، فإنه من المهم للغاية معالجة حالة الشركات الصغيرة واستكشاف سبل نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا إليها.

دال نهج أصحاب المصالح المتعددين في الإدارة البيئية عبر الحدود

٧٣ - يمكن أن تكون الإدارة الأجنبية ذات قيمة في نظم الشركات التي في إمكانها أن تصبح قنوات لنقل الممارسات الإدارية البيئية والتكنولوجيات السليمة بيئيا، وأن تتجاوز في تأثيرها نظام الشركات في حد ذاته حيث تكون هناك معايير موحدة شاملة للشركات. بيد أن هناك بصفة عامة مسألة لم تجد حلا بعد تتمثل فيما إذا كانت الملكية المحلية مقابل الملكية الأجنبية للمنشآت تؤدي إلى وجود فرق كبير عندما يتعلق الأمر بالأداء البيئي. وقد تكون هناك عوامل أخرى مثل الحجم، وعمر المصانع، ومستويات المهارات، والتكنولوجيا وأنظمة البلد المضيف ذات أهمية مماثلة أو أكبر. وعلاوة على ذلك، قد تختلف الصورة من صناعة إلى أخرى وتتسم بتعقيد أكبر من جراء حقيقة أن بعض الصناعات (لا سيما في مجال إنتاج الموارد الطبيعية والإنتاج الكثيف الرأس المال) تسيطر عليها الشركات عبر الوطنية.

٧٤ - وفي غياب أدلة منهجية، فإنه من المستحيل التوصل إلى استنتاج عام بشأن أهمية الملكية عندما يتعلق الأمر بالأثر البيئي. غير أن قدرة الشركات عبر الوطنية على التكيف مع الإطار التنظيمي المتغير فيما يتعلق بالمسائل البيئية قد يكون مصدر قوة هام في إمكانها إحضاره إلى البلدان النامية المضيفة. ويمكن وضع تدابير سياسات البلدان المضيفة بطريقة تشجع الشركات عبر الوطنية على نشر هذا المصدر والاستخدام الكامل لإمكاناته للإسهام في التنمية السليمة بيئيا. ويتمثل التحدي أمام صانعي السياسات لا سيما في وجود منافسة شديدة للاستثمار المباشر الأجنبي وما قد يكون له من تأثير فاطر على الأنظمة البيئية في إبراز

خامساً الاستنتاجات والتوصيات

٧٩ - وينبغي أن تركز السياسات البيئية الفعالة على تصحيح حالات فشل الأسواق، وإلغاء الإعانات المالية الإحباطية، ووضع أنظمة بيئية كافية وتعزيزها، وتعزيز استخدام الأدوات الاقتصادية، وتعزيز المؤسسات الوطنية وتشجيع التعاون الدولي.

٨٠ - ويمكن للدورة الثامنة للجنة أن تسهم في بناء الثقة وتحسين الحوار بين البلدان بغية دفع المناقشات المتعلقة بالتجارة والبيئة والتنمية. ويتطلب تنفيذ خطة بناءة لتدعيم التقدم وبناء الثقة وتوافق الآراء، بذل جهود متناسقة في محافل عديدة، بما في ذلك نظم التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وسائر مؤسسات المجتمع المدني. ويمكن جعل هذا أكثر اتساما بالفعالية عن طريق:

(أ) تعزيز التعاون بين أمانات منظمة التجارة العالمية والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في متابعة خطة متوازنة وشفافة وذات قاعدة عريضة تتعلق بالتجارة والبيئة والتنمية؛

(ب) بناء القدرات في البلدان النامية لمعالجة المسائل المتصلة بالتجارة والمسائل البيئية ومسائل التجارة المتصلة بالبيئة؛

(ج) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بصورة فعالة؛

(د) تعزيز النهج المتكاملة والشاملة لأصحاب مصالح عديدين لتحديد الخيارات الفعالة من حيث التكلفة والملائمة للتنمية من أجل تكامل السياسات التجارية والبيئية.

٨١ - ويتطلب تعزيز التداؤب بين تحرير التجارة والتنمية المستدامة إيلاء اهتمام كامل، بما في ذلك، في أعمال منظمة التجارة العالمية والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤسسات أخرى، بمجموعة أمور منها:

٧٧ - ينبغي أن يتسم النمو الاقتصادي بما يلي: (أ) دعم التنمية بغية خفض الفجوات في الرفاه بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، (ب) أن يكون مستداما بيئيا واجتماعيا. ويمكن أن يتسبب النمو الاقتصادي وغيابه على السواء في التدهور البيئي. ومن بين الأسباب الجذرية للتدهور البيئي أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامين والضغط على البيئة المتصلة بالفقر في البلدان النامية.

٧٨ - وتضطلع التكنولوجيا بدور رئيسي في "فك ارتباط" النمو والآثار البيئية. وتعتبر البلدان النامية ساحات هامة للابتكار وتسجيل قفزات في تكنولوجيات التجهيز والإنتاج على السواء. وتشمل التكنولوجيات التي ينبغي تشجيعها في البلدان النامية، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) التكنولوجيات المنخفضة التكلفة لتوفير الاحتياجات الأساسية، مثل الإسكان والمياه والمرافق الصحية والرعاية الصحية؛

(ب) عمليات إنتاجية نظيفة وتكنولوجيات فعالة لإعادة الفضلات؛

(ج) تكنولوجيات "الجيل الجديد" الفعالة؛

(د) تكنولوجيات منخفضة التكلفة وبسيطة ولكنها فعالة توضع من أجل الفقراء؛

(هـ) تكنولوجيات زراعية من أجل المناطق الضعيفة إيكولوجيا؛

(و) الابتكار التكنولوجي في السلع الجماهيرية البيئية، مثل النقل العام الموفر للطاقة؛

(ز) بناء الهياكل الأساسية الاجتماعية والإعلامية في البلدان النامية لتعزيز الابتكار واستيعاب التكنولوجيات.

التنمية المحلية ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا للبلدان النامية، بما في ذلك من خلال تنفيذ المادتين ٧ و ٢٦-٢ من اتفاق حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

٨٥ - وينبغي إحراز تقدم في تحديد الأشكال الملائمة لحماية المعرفة التقليدية، بما في ذلك خيارات مخططات تبادل المنافع. وينبغي أن يقوم تعاون وثيق بين منظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، واتفاقية التنوع البيولوجي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤسسات المختصة الأخرى، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية.

٨٦ - ولدى الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية إمكانية كبيرة، ولكنها لم تكتشف بعد غالباً، للإسهام في التنمية المستدامة في البلدان النامية المضيفة. ويتطلب تعزيز هذه الإمكانية، ما يلي، في جملة أمور:

(أ) استكشاف سبل كفالة استفادة عدد أكبر من البلدان من الاستثمار الأجنبي المباشر؛

(ب) تشجيع استخدام نظم الإدارة البيئية في التكنولوجيات السليمة بيئياً ونقلها إلى فروع في البلدان النامية، وكذلك نشرها في شركات أخرى في البلد النامي المضيف؛

(ج) استكشاف إمكانيات تشجيع المستثمرين على تطبيق أفضل الممارسات؛

(د) استكشاف إمكانية تحسين الأداء البيئي على طول سلسلة التوريد وفي إدارة الفضلات، بالتعاون مع أصحاب المصالح الآخرين.

(هـ) بناء نهج أصحاب المصالح المتعددين لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر السليم بيئياً؛

(أ) ضمان وصول المنتجات من البلدان النامية إلى الأسواق وتحسينه؛

(ب) تشجيع الفرص التجارية الجديدة للبلدان النامية، بما في ذلك من أجل المنتجات الملائمة بيئياً؛

(ج) مواصلة العمل المتعلق بسلامة آثار تحرير التجارة بطريقة تراعي توزيع المكاسب من التجارة بين البلدان؛

(د) إزالة العوائق والتشوهات التجارية؛

(هـ) استكشاف سيناريوهات "المكسب لكل الأطراف".

٨٢ - وينبغي أن تكون هناك صلة متناغمة بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والنظام التجاري المتعدد الأطراف. ويتطلب هذا في جملة أمور التنسيق على الصعيد الوطني، وكذلك التعاون بين أمانات منظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وقد ترغب اللجنة في إعادة تأكيد دعواتها الموجهة إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد، الصادرة في دورتيها الثالثة والرابعة، لدراسة الآثار التجارية والإنمائية للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

٨٣ - وهناك حاجة إلى القيام بالمزيد من العمل فيما يتعلق بالآثار التجارية الكاملة للمبادئ البيئية، بما في ذلك المبدأ الوقائي ومبدأ مسؤولية الملوثة عن دفع التعويض. وهناك حاجة أيضاً إلى المزيد من العمل فيما يتعلق بتطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة، الذي يوفر أساساً لنهج الإنصاف لتحقيق الأهداف البيئية العالمية.

٨٤ - وتتوقف قدرة البلدان النامية على الاستجابة للتحديات البيئية إلى حد كبير على إمكانية حصولها على التكنولوجيات السليمة بيئياً. وهناك حاجة إلى تشجيع

استغلال هذه الثروات يمكن أن يكون ضارا بالتنمية المستدامة عندما تكون الموارد، مثل المعادن، غير متجددة، أو يكون معدل استنفادها أكبر من معدل إعادة تكوينها، كما هو الحال في حالة الخشب. ويختلف الضغط على الثروات الطبيعية فيما بين البلدان، ولكن من المحتمل أن يكون أكبر عندما يتم تحرير الواردات قبل إقامة قاعدة سليمة وتنافسية من الصادرات الصناعية.

(٨) Hans Opschoor, "Mondialisering en Instituioneel Verankerd Internatuionaal Milieubeleid", in Essays Internationalisering van het Milieubeleid, 1999

(٩) قد يكون هناك تعاون، في بعض الحالات، في إطار اتفاقات التكامل الإقليمي، مثل الاتحاد الأوروبي واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

(١٠) ينظم هذا الاجتماع الذي استضافته حكومة إكوادور بالتعاون مع مؤسسة مستقبل أمريكا اللاتينية وبدعم مالي من حكومات عديدة للدول الأعضاء بمنظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي.

(١١) اتفاق حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، المادتان ٦٦-٢ و ٦٢، واتفاقية التنوع البيولوجي.

(١٢) توفر مبادرة الأونكتاد للتجارة في المواد البيولوجية التعاون التقني لمساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها للنهوض بالإدارة المستدامة للموارد البيولوجية.

(١٣) يعتمد هذا الفرع على نتائج حلقة دراسية عقدت قبل المؤتمر العاشر للأونكتاد وموضوعها "دفع الاستثمار المباشر الأجنبي إلى العمل من أجل التنمية المستدامة"، جنيف، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، والفصل العاشر من تقرير الاستثمارات العالمية لعام ١٩٩٩.

(و) تعزيز الشفافية، وعلى سبيل المثال، عن طريق تشجيع إجراءات الكشف العام الفعال للمعلومات لتعزيز أفضل الممارسات والسلوك المسؤول بيئيا للشركات.

الحواشي

(١) ينمو عدد من البلدان النامية بصورة أسرع من البلدان الصناعية، ولكن بسرعة غير كافية لتضييق فجوة الدخل الفردي المطلق. وقد عملت حفنة من اقتصادات شرق آسيا فقط على استمرار النمو السريع بصورة كافية لتضييق الفجوة مع الشمال أو حتى اللحاق به في بعض الحالات. ومع أن هذه الاقتصادات قد تأهلت للدخول إلى نادي الدخل المرتفع، فإن بضع بلدان نامية فقط كانت قادرة على أن تحل محلها وبصورة ذات مغزى، فإن الاتجاه نحو توسيع الفجوات بين فئات الدخل يبدو جليا في البلدان النامية المتفاوتة النجاح ويقترن بالاستراتيجيات الموجهة نحو التصدير وبنفس القدر بالاستراتيجيات الموجهة إلى الداخل.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.99.II.D.1.

(٥) كانت بضع بلدان فقط، لا سيما الصين وشيلي، قادرة على مقاومة هذا الاتجاه العام بالجمع بين النمو الأسرع والأداء التجاري المحسن.

(٦) Ernst von Weizsacker, Amory B. Lovins and L. Hunter Lovins, Factor Four: Doubling Wealth, Halving Resource Use: The New Report to The Club of Rome (London, Earthscan Publishing, 1997)

(٧) في البلدان النامية ذات القاعدة الصناعية الضعيفة، يتوقف الارتفاع السريع والمستمر في مستويات الدخل على زيادة الاستثمار الذي يشتمل على مكون مرتفع جدا من الواردات. ويتطلب هذا في المقابل اعتمادا أوليا على الثروات الطبيعية من أجل توفير حصائل الصادرات المطلوبة لتمويل الواردات والاستثمار. غير أن